

مجتمع

الهند: ضبط ثلاثة اطنان من الهيرويين المهرّب

ضُبط حوالي ثلاثة اطنان من الهيرويين المهرّب من أفغانستان بقيمة 2.7 مليار دولار في مرفأ في غرب الهند، وفق ما أفاد مصدر رسمي. وكانت الحمولة مخبأة في حاويتين كتبَ أنهما تنقلان مادة التلك (نوع من المعادن). وعثر على الكمية عناصر الوكالة الحكومية المعنية بمكافحة التهريب والاتجار بالأسلحة والمخدرات (دي آر آي) في مرفأ موندرنا بولاية غوجارات. وأوقف هنديان، وأتت الحاويتان، وأولاهما محملة بحوالي طنّين من الهيرويين والثانية بطنّ، من أفغانستان عبر مرفأ في إيران، وفق ما أوضح المصدر. (فرانس برس)

مصر: وفاة معتقل ثان في سبتمبر

أعلن مركز الشهاب لحقوق الإنسان وفاة المعتقل المصري خالد علي عريشة، بمركز شرطة ميت غمر، بمحافظة الدقهلية. وعريشة مدرس لغة إنكليزية في واحدة من مدارس مركز ميت غمر، وتوفي داخل مركز الشرطة، وكان مقبوضاً عليه منذ شهر ونصف الشهر فقط. ولم يتضح سبب الوفاة، وسط مخاوف من إهمال طبي متعمد أسفر عن وفاة 35 مواطناً في السجون ومقار الاحتجاز المختلفة منذ مطلع العام الجاري. وفي 19 سبتمبر/ أيلول الجاري توفي المعتقل سلامة عبدالعزيز بمحافظة الجيزة نتيجة الإهمال الطبي المتعمد. (العربي الجديد)

أفغانيات إلى المدارس.. ولكن

دون أي ذكر للمدرّسات والتلميذات. وقبل أقل من عشرة أيام، أعلن وزير التعليم العالي عبد الباقي حقاني أنه في إمكان الأفغانيات مواصلة دراستهن الجامعية، بما في ذلك في مستويات الدراسات العليا، شريطة أن تكون الفصول منفصلة بين الإناث والذكور وأن يكون اللباس الإسلامي إلزامياً. (العربي الجديد، فرانس برس)

الحكومية مستبعدة النساء من أي مناصب وزارية. وقال المتحدث باسم الحركة ذبيح الله مجاهد، في تعليقه على عودة الفتيات إلى مقاعد الدراسة: «نضع اللمسات الأخيرة... وسيتم ذلك في أقرب وقت». ويأتي الإعلان بعدما كانت وزارة التعليم قد أمرت المدرّسين والتلاميذ الذكور بالعودة إلى المدارس الثانوية في نهاية الأسبوع المنصرم، من

اليوم. يُذكر أنّ الحركة كانت قد منعت في خلال فترة حكمها السابقة للبلاد في أواخر تسعينيات القرن الماضي، الفتيات والنساء من التعلّم والعمل والمشاركة في الحياة العامة. وأمس، الثلاثاء، أعلنت حركة طالبان أنها سوف تسمح قريباً للفتيات في مرحلة التعليم الثانوية بالعودة إلى المدارس من دون أي تفاصيل، بعدما أعلنت عن باقي تشكيلاتها

في محافظة هرات، غربي أفغانستان، شاركت الفتيات (الصورة) إلى جانب أخريات في وقفة احتجاجية، طالبن في خلالها بالعودة إلى المدارس والجامعات. فحركة طالبان، منذ سيطرتها على البلاد، قيّدت تعليم الأفغانيات، مثيرة قلقاً من العودة إلى ما كانت عليه قبل أكثر من عشرين عاماً، على الرغم من أتعّادات بأنها «تغيّرت»



(الناضول)

تونس: نزوح لأسباب مناخية

تونس - إيمان الحامدي

موجات حر قياسية

سجّلت تونس في صيف 2021 معدّلات حرارة قياسية لم تُلهدها منذ أكثر من 50 عاماً، كذلك احتلت محافظات منها المرتبة الثالثة في اعلى درجات الحرارة عالمياً. وتسلّبت الحرّ القياسي في خسارة أكثر من 25 ألف هكتار من الغابات التي أتت عليها الحرائق في المناطق الغربية، ما نتج عنه فقدان آلاف مواطن الأشجار.

قوياً للهجرة الداخلية بسبب آثاره على سبل كسب عيش السكان وفقدان إمكانية العيش في الأماكن المعرضة إلى المخاطر بشدة، بالتالي فإنّ التحرك السريع لاتخاذ إجراءات فورية ومنشقة للحد من الانبعاثات العالمية لغازات الدفينة ودعم التنمية الخضراء الشاملة للجميع والقادرة على الصمود قد يحذ من نطاق الهجرة بسبب تغيّر المناخ بنسبة تصل إلى 80 في المائة. من جهة أخرى، يحتلّ البحث عن العمل المرتبة الأولى في أسباب الهجرة الداخلية في تونس، بنسبة 64 في المائة، بحسب ما تُبيّن دراسة للباحث في الديموغرافيا حسان القصار أنجزها بالتعاون مع البنك الدولي.

لكن الهجرة لأسباب مناخية أو بيئية تغيب عن التقارير الرسمية التونسية، ما يشير إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار لهذا المعطى المتصاعد محلياً وعالمياً بحسب الناشط البيئي حسام حمدي. ويقول حمدي لـ«العربي الجديد» إنّ «تونس ليست في معزل عما يعيشه العالم من تغيّرات مناخية عميقة، بدأت تداعياتها تظهر جلياً هنا من خلال الارتفاع القياسي في درجات الحرارة الذي سجّلته البلاد هذا العام وما سببه من حرائق ونقص في المياه مع تراجع مستوى المخزون في سدود البلاد». يضيف حمدي أنّ «المناطق التي تشهد حرائق

على حركة الهجرة الداخلية في البلاد، مكتفين بتفسيرها بأسباب اقتصادية بالأساس أو البحث عن ظروف عيش أفضل لجهة القرب من الخدمات». تضيف أنّ «العامل المناخي والبيئي سوف يكون مستقبلاً محمداً مهماً في حركة الهجرة الداخلية في تونس»، مشددة على «ضرورة وضع الاستراتيجيات اللازمة لتثبيت المواطنين في المناطق المهذدة بالحرائق الغابية وقلة المياه».

وترى المجبري أنّ «حركة الهجرة الداخلية في تونس تسير في اتجاه واحد من الشريط الغربي نحو الشريط الشرقي والمدن الساحلية بحثاً عن مواطن الرزق وفرص العمل، نظراً إلى تصاعد نسب البطالة في المحافظات الغربية». لكنّها تشير إلى أنّ «المواطنين في المحافظات الغربية، لا سيّما المناطق الغابية والحدودية، يهاجرون كذلك هرباً من الحرائق التي تندلع بشكل متواتر في مناطقهم في فصل الصيف وتسبب لهم خسائر كبيرة نتيجة احتراق الغطاء الحرجي الذي يوفر لهم العيش». وتتابع المجبري أنّ «العطش بات يتسبب في موجات هجرة جماعية لمواطنين يعيشون في تجمعات سكنية صغيرة في الأرياف تشكو من قلة منابع المياه الطبيعية وغياب الشبكات الخاصة بالمياه الصالحة للشرب». التغيّر المناخي بحسب البنك الدولي يُعدّ محركاً

وضع صندوق النقد الدولي تونس من ضمن مجموعة الدول المهذدة بتنامي الهجرة الداخلية لأسباب مناخية وبيئية، محذراً من أنّ التغيّر المناخي هو أحد أبرز عوامل الهجرة التي تزداد قوة يوماً بعد يوم. وأوضح في تقريره الأخير أنّ التغيّر المناخي الذي يشهده العالم قد يجبر 216 مليون شخص في ستّ من مناطق العالم على الانتقال في داخل حدود بلدانهم بحلول عام 2050، من بينها تونس. وبحسب التقرير، فإنّ تغيّر المناخ يُعدّ محركاً قوياً للهجرة الداخلية بسبب آثاره على سبل كسب عيش السكان وفقدان إمكانية العيش في الأماكن المعرضة بشدة إلى المخاطر، مع الإشارة إلى أنّ ذلك قد يمسّ 19 مليون مواطن في دول شمال أفريقيا. وعلى الرغم من أنّ الهجرة الداخلية في تونس تُفسّر بأسباب اقتصادية واجتماعية في الأساس، فإنّ عضو منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المتخصصة في الملف البيئي، منيارة المجبري، تقول إنّ الهجرة لأسباب مناخية بدأت تظهر في تونس في غياب أيّ وعي رسمي بذلك. وتوضح المجبري لـ«العربي الجديد» أنّ «المسؤولين في تونس لم يتنبّهوا بعد أو هم يتجاهلون تأثير المحيط الذي يعيش فيه السكان

متواترة تأتي على مساحات شاسعة من الغابات، صارت طاردة لسكانها الذين يفقدون مواطن الرزق المرتبطة بمحيطهم الغابي، من قبيل نشاطات الرعي وتربية الماشية وتقطير النباتات العطرية التي تنبت هناك». ويوضح حمدي أنّ «سكان المناطق الحرجية يعيشون أساساً ممّا يوفره الغطاء الطبيعي المحيط بهم»، لافتاً إلى أنّ «الحرائق المتواترة سنوياً صارت تشكل تهديداً حقيقياً لمصادر رزقهم المستدامة، لا سيّما أنّ تجديد الغطاء النباتي وعودة دورة الحياة قد يحتاجان إلى أعوام».

تحقيقا

مرتّ سنوات على مشاعر الالم والقهر لدى عائلات اعتقل النظام السوري ابناءها امام عين افرادها. تعيش هذه العائلات اليوم قسوة الانتظار، وفي وقت يتضاعف الالم ويتواصل ارث الاعتقال بلا رادع

المختفيون في درعا

عائلات تعيش والأمل

ريان محمد

تعيش عائلات معتقلين من أبناء محافظة درعا في جنوب سورية التي قادت للتمنّاضة على النظام عام 2011 للمخاطبة بالحرية والكرامة، معاناة كبيرة بعدما فقدت أفراداً كانوا معيّلين لها، وتركوا فراغاً في حياة أفرادها مجبولاً بالحنين والألم في ظل غياب أي أمل بالإفراج عنهم أو حتى كشف مصيرهم، في حين زادت المخاوف أخيراً إثر تعقّد الوضع الأمني في المحافظة التي يسعى النظام إلى تعزيز هيمنته عليها.

انتظار وأمل

لا يزال خالد ز. (18 عاماً) من ريف درعا يذكر لحظات اعتقال والده عند حاجز تفتيش للنظام قبل أكثر من 8 سنوات، ويحضر أمام عينيه مشهد بكاء والديه وصراخها لدى محاولتها منع عناصر الحاجز من أخذه، وإيضاً بكاء شقيقته في تلك اللحظة، وبال الربع التي عاشها. ويقول له العربي الجديد: «غاب والدي طوال سنوات كان قاسياً جداً علينا. يومياً كنت أتمنى أن أسير في جواره مثل باقي الأطفال، فيما لا أستطيع أن أصف الألم الذي أشعر به لدى تحدث أحد الجيران أو الأقراب عن والدي وحمه الكبير لعلته. وساءت مرأت لماذا أخرج من أبي في أكثر الأيام التي احتجت فيها إليه».

يضيف: «فقدنا الأمان والاستقرار بغياب والدي الربع والخوف لم يبارقنا أي يوماً، حتى أنها لا تستطيع تحمل فكرة خروج أحدنا من البلدة، وتردّها حالتها سوءاً حين تسمع أن القوات النظامية ستدخلها. يحضر أبي في كثير من أحاديثنا وأحلامنا، وأمي لا تزال تصرّ على أنه حيّ، وسيعود إلينا مهما طال الزمن. وهذا الأمل يشعرتنا بقوة، رغم أننا عانيتنا كثيراً من غيابه خلال طفولتنا».

حياة بلا طعام

يتحدث سبعتيني أبو خالد م الذي تحفّظ عن ذكر اسم عائلته لأسباب أمنية له«العربي الجديد»، ويقول: «لا يزال تصرّح رئيس شعبة الاستخبارات الجوية السابق اللواء جميل حسن، المتهم بارتكاب جرائم حرب، خلال زيارته لبلدي داعل ويطبع بريف درعا منتصف عام 2019، بأن غالبية المعتقلين قبل عام 2015 غارقوا الحياة، يحضر في أذهان مئات من العائلات التي تنتظر رؤية أبنائها من قبل، والتعرف على مصيرهم على الأقل». يضيف: «بعد أشهر قليلة ساكن

العام الثامن منتظراً عودة ابني الذي اعتقل خلال توجهه إلى عمله عند حاجز أمني في ريف درعا الغربي». ويؤكد أبو خالد أن عائلته لم تشعر بطعم الحياة منذ يوم اعتقال نجله، وتعيش على أمل عودته بعدما تعرضت خلال السنوات السابقة لعمليات نصب واحتيال لإنقاذهم في النظام لجأت إليهم بأمل الإطمئنان على مصير، أو تأمين أسلطة للإطلاق، لكن بلا جدوى ويوضح أن «ابني المعتقل يدعى عبد الله، وتردّبه الأوسط بين أولادي، وحين خرج في ذلك اليوم، ودّع أبناءه الثلاثة، وكان أكبرهم في السادسة من العمر، و يبلغ اليوم سن الـ 14، ما يعني أنه لن يعرفه إذا كتب له رؤيته، مرت سنوات من الماررة والألم والفقر والحر، ولا أعلم إذا كان سيعدّ الله في عمري كي أراه مجدداً، أو أقف إلى جانب أبنائه ليشتدّ عودهم».

اعتقالات مستمرة

من جهته، يصرح ابن الريف الغربي لدرعا الناشط أبو محمد الحوراني له«العربي الجديد» بأنه «بعد التسوية التي أبرمت بين النظام وأهالي درعا برعاية روسيا عام 2018، نفّذ عناصر الأمن العسكري التابعون



الرابطة الروسية للتسوية لم تلضع أهالي درعا (سام حريز/ فرانس برس)

هنا نطالب روسيا اليوم باعتبارها الضامنة للتسوية المبرمة عام 2018، بمحاسبة الفرقة الرابعة على انتهاكاتها، وقصفها درعا البلد أخيراً».

ارث الاعتقال

ويبلغ الأمين العام للمجلس السوري للتغيير المحامي حسام الأسود «العربي الجديد» أن النظام السوري طبق سياسة واضحة ضد معارضيه منذ زمن حافظ الأسد والتي تبار عليها وريثه بنار، والاعتقالات التي نفذت منذ بدء الثورة لم تكن لتعفى عنها، بل مستهدجة

المليغام بعمليات بيع وشراء والتاجير والحصول على هبات، وأيضاً المطالبات الأسيئة التي تعني عدم رفع مذكرات البحث عن مطلوبين بل تعزيزها وتحديثها وتطويرها حتى بالنسبة إلى الأشخاص الذين أجروا تسويات، وفرض حجز مالي وقضائي للاستيلاء على أملاك معارضين. وقد دفع النظام مؤيديه إلى رفغ دعاوى قضائية ضد ثوار بحجج وجود مخوف شخصية لا يمكن التغاضي عنها، كما منع السفر لحاضرة أشخاص مؤثرين، وتفرغ المنطقة من النضال أيضاً لوجودهم بشكل مصدر خطر عليه».

ويقول عضو لجنة المعتقلين في هيئة التفاوض العليا المعارضة طارق الكردي له«العربي الجديد»: «يعتبر ملف المعتقلين والمختفين قسرياً أحد الأكثر إيلاماً في سورية، ولا شك في أن نظام الأسد استخدم الاعتقال سلاحاً للقمع منذ اليوم الأول للحراك الشعبي، ثم ارتكب جرائم وانتهاكات فافت كل تصور. وهيئة التفاوض السورية تولى ملف المعتقلين أهمية كبرى، وترجّح وتوزعت المقاعد السنائية في الاعتقالات والأحداث الجارية، ما شكّل نسبة 21 في المائة من عدد مقاعد البرلمان. وتوزعت المقاعد السنائية في الانتخابات البرلمانية إلى 90 من أصل 395 مقعداً في الانتخابات الأخيرة، ما شكّل نسبة 23 في المائة من عدد مقاعد البرلمان. وتوزعت المقاعد السنائية في الانتخابات البرلمانية إلى 12 في الدار البيضاء، و10 في كل من فاس مكناس والرباط ـ سلا ومراكش ـ أسفي، و8 في طنجة، تطوان، و7 في كل من الشرق وبنني مالا وسوس، و6 في درعة، و5 في كل من كلميم والعيون، و3 في الداخلة. لكن في ظل قوانين انتخابية تصبغ حصول المرأة الغربية على تزكية الأصعب حصولاً في الحكومة والمحاسن المنتخبة، واحترام التزاماتهم الخاصة بتعزيز مبدأ المناصفة. وكان المغرب طبق للمرة الأولى عام 2002 نظام «كوتا» خصص 30 مقعداً للنساء في عائلته التي أعاد السيطرة عليها من خلال مفردات عدة بينها المواقفات الأمنية المطلوبة

ويزرى الكردي أن «النظام يباطل في ملف

لبنان: الفقر يهدد الطلاب الفلسطينيين

جمعية زينةونة قدمت قرطاسية لعدد من الطلاب، «لكننا نطالب الأوتروا بتوفير الوقود للسيارات التي تنقل الطلاب إلى المدارس».

ويشدد أمين سر اللجان الشعبية في منظمة التحرير الفلسطينية بمدينة صيدا وعضو مجلس الشريوي في المدينة، الدكتور عبد أبو صلاح، على أن أهم صعوبات التي يواجهها الطلاب هي المواصلات، التي باتت أسعارها مرتفعة، وكذلك المصروف اليومي الذي لا يستطيع توفيره واند راتبه 700 الف ليرة، كما أن بعض الطلاب يحتاجون إلى دروس خصوصية لم يعد الأهل قادرين على تأمين بدلاتها، وأيضاً إلى كهرباء وإنترنت، وقد ناقش المجلس موضوع القرطاسية والكتب مع ممثلي الأوتروا في 9 سبتمبر/ أيلول الجاري، وإيلغوا أنهم آمنوها من جهات مولدة، إضافة إلى مبلغ المواصلات». وعن عملية التفتّح لدى عودة الطلاب إلى المدارس، يقول أبو صلاح: «سيتم تلقّح الطلاب من سن الـ 12 ما فوق، والنسبة إلى الأساتذة غير الملحقين سيجرون على نفقهم فحص كورونا مطلع كل أسبوع».



إيصاح الطلاب الفلسطينيين (إم المدارس مشكلة كبيرة (الصبر الجديح)



أهله عاجزون عن تأمين مصروف الطالب (الصبر الجديح)

وإتالي الحصص الممنوحة لهم في تولى المسؤوليات الوطنية، يصف أساتذ القانون ركيزة اخبار الديمقراطية باعتبارها تحدياً له «العربي الجديد»، التنازع التي حصلت عليها النساء بأنها «إيجابية في ضوء التعديلات التي اقترحها البرلمان الغربي، ووضعها قيد التعميم لمحاولة تعزيز حضورهن وقاعية دورهن في المشهد السياسي، وتنفيذ بنود الدستور المتعلقة بحقوقهن في سبيل سلوك طريق تحقيق المناصفة، لكن ما أنجز يعي دون مستوى التطلعات، إذ إننا مصرون على أن وجود المرأة يمثل إحدى واجهات النضال لتحقيق المساواة الكاملة».

ويرى لوزق أن «رساء البنة الكوتا عزّز فتحة شتاتو له«العربي الجديد»، وتعتبر أن تمثيل النساء في البرلمان الجديد لن يرقى إلى مستوى الطموحات المنشودة لأن مبدأ المناصفة الذي نص عليه الدستور مغفود، ولم يتحقق حتى ثلث اهدافه المحددة في التشريعات والقوانين، ما يعني أن المسؤولين يتعمدون تطبيق مبدأ المناصفة في العقود السياسية بتسيّد لوزق، دستورية ومعاهدات دولية صادق عليها المغرب من هنا ترى أن التغيير الذي تحقق في طفيف والطريق لا يزال طويلاً أمام النساء ويتطلب المزيد من النضال والتعميم لتفعيل بنود الدستور والمواثيق الدولية الخاصة بحقوقهن التي وقع عليها المغرب».

وكان البرلمان الغربي عدل قانون تنظيم الانتخابات التشريعية بهدف تحقيق المناصفة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال، من خلال استبدال الآليات الانتخابية الوطنية بـ «الدوائر الجغوية (الإرادية)».

وعلى شروط ضم كل لائحة مرشحات لا يقل عددهن عن ثلثي عدد المقاعد المخصصة لكل «دائرة انتخابية جغوية».

وفيما هدفت القوانين التي اقترت لتنظيم العملية الانتخابية الأخيرة إلى رفع التمثيل النسائي وتوسيع مشاركتهن فيها،

يواجه الطلاب الفلسطينيون في لبنان تهديداً كبيراً بعدم الالتحاق بالعام الدراسي الحالي، لأن الاهالي يعيشون في فقر وسط الكارثة الاقتصادية

بيروت ـ الانتار الدنان

لا يعلم أهالي الطلاب الفلسطينيين المقيمين في لبنان إن كان أبناؤهم سيتابعون تعليمهم في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشونها، فهم لا يستطيعون تحقّل أعباء التعليم وبدل ظل ارتفاع أسعار القرطاسية وبدل النقل، خصوصاً أنهم يؤمّنون بالناد مصاريفهم اليومية. تربي أم محمد أربعة أولاد جميعهم على مقاعد الدراسة، فيما راتب زوجها الذي يعمل سائق سيارة أجرة لا يتجاوز 700 الف ليرة لبنانية (نحو 40 دولاراً بحسب سعر الصرف في السوق السوداء الذي يناهز 16,000 ليرة) شهرياً لقول له«العربي الجديد»: لا أعلم إذا كنت ساستطيع إرسال أولادي إلى المدرسة هذا العام، فالغلاء الفاحش يجعلنا غير قادرين على تأمين القرطاسية والزي المدرسي لهم». تضيف: «صحيح أن المدرسة قريبة من بيتنا في مخيم عين الحلوة، ولا تحتاج بالتحالي إلى سيارة لنقلهم إليها، لكننا غير قادرين على تأمين مصروفهم اليومي، فإذا أعطيت كل ولد 5 آلاف ليرة لبنانية (30 سنناً)، وهو مبلغ لا يكفيهم أصلاً لأن مقفوشة الأعرز وحدها باتت بهذا الثمن، سنبقى جميعاً بلا طعام. وقد أوقفت اشتراك مولد الكهرباء بسبب ارتفاع كلفته، وعدم تشغيل صاحبه له إلا في ساعات الليل».

يقول مسؤول الحراك الفلسطيني في مخيم نهر البارد محمد قاسم: «انعكست أزمة الوضع المعيشي المتردي وحاجحة كورونا سلباً على الطلاب الفلسطينيين وأهليهم. فالحرمان يطاول الطلاب الفلسطيني بالترزامن مع المساة التي يعيشها أهله نتيجة البطالة والفقر». ويتابع: «نطالب كشفاً بفتح أبواب المدارس بسبب صعوبة توفير التعليم عن بعد في ظل انقطاع الكهرباء والإنترنت، وتعلم أن معظم الأهالي قطعوا اشتراكات المولدات التي باتت أسعارها ترفههم، علماً أنها متوقفة عن العمل بسبب عدم توافر مادة المازوت، في حين أن معدل البطالة في المخيم بين 80 و85 في المائة».

ويشير قاسم إلى أن الطلاب الواحد يحتاج شهرياً إلى حوالي مليون ونصف مليون ليرة لبنانية (150 دولاراً)، تشمل أجرة النقل وشراء القرطاسية ومصروفه الخاص، وتوفّر هذا المبلغ أن موجودهم بشكل الغلاء الفاحش، وغياب دعم الهيئات، خصوصاً إدارة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أوتروا)، والمرجعات الفلسطينية المختلفة».

من جهتها، تقول مديرة جمعية زينةونة في مخيم عين الحلوة في جنوب لبنان، زينب جمعة: «كان عام 2020 سيئاً جداً، وهذا العام أسوأ في ظل عدم توافر الوقود لاستخدامه في المواصلات خصوصاً للطلاب المقيمين في الخارج والذين يريدون العودة إلى مدارسهم في الخيف، كما أن سعده مرتفع وغير متوافر بكميات كبيرة. وقد اعتذر معظم أصحاب الماصات من عدم قدرتهم على توفير المازوت، ما جعل الأهل في حيرة في كيفية

اعتقالات النظام منذ بدء الثورة لم تكن تصفية بل ممنهجة

الخوف من الاعتقال لعب دوراً كبيراً في تفرغ درعا من الشباب

زيارة رسمية للصين

ويشدد الأسود على أن «الاعتقال بات إحدى أدوات التجسير والتغيير الديمقراطي، فأخوف من الاعتقال لعب دوراً كبيراً في تفرغ منطقة درعا من كتلة وازنة من شبابها الفاعل، خاصة تلك المدعوة لأداء التجنيد الإزامي أو خدمة الاحتياط».

ويرى الأسود أن «النظام لا يملك اليوم أي قدرة على إنتاج سلعة أو تقديم خدمة باستثناء ممارسة القمع وتفكيك إرهاب الدولة المنظم. لهذا تكف التضيق على المخاطف التي أعاد السيطرة عليها من خلال مفردات عدة بينها المواقفات الأمنية المطلوبة

الرباط ـ عادل نجدي

عاد الجدل حول تمثيل النساء وتوسيع مشاركتهن في المؤسسات الرسمية بالغرب، بعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في 8 سبتمبر/ أيلول الجاري. وارتابته أصوات جمعيات الدفاع عن حقوق المرأة التي أكدت أن الطريق لا يزال طويلاً لتحقيق هدف المناصفة الكاملة. وزاد هذا الجدل توجه هيئات ناشطة في قضايا المرأة بينها «المناصفة دابا (الآن)» و«رابطة حقوق المرأة»، انتقادات له«وضع» المرأة في الانتخابات، ودعوتها المسؤولين السياسيين والحزبيين إلى تعزيز وجودها في الحكومة والمحاسن المنتخبة، واحترام التزاماتهم الخاصة بتعزيز مبدأ المناصفة. وكان المغرب طبق للمرة الأولى عام 2002 نظام «كوتا» خصص 30 مقعداً للنساء في عائلته التي أعاد السيطرة عليها من خلال مفردات عدة بينها المواقفات الأمنية المطلوبة

رغم أن «كوتا» النساء زادت في انتخابات المغرب التي أجريت في 8 سبتمبر/ أيلول الجاري، لكن ناشطات حقوقيات وجمعيات لا تزال ترى أن طريق النضال طويل



تجلي بصوتها خلال الانتخابات (ماض سام/ فرانس برس)